مجلة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 03 / السنة: 2021 / ص ص: 294- 308

المؤثرات القانونية والمهنية لتغطية الأزمات في الإعلام الجزائري، الواقع والبدائل (الحراك الجزائري أنموذجا)

Legal and professional influences to cover crises in the Algerian media Reality and alternatives (the Algerian Mobility as a model)

تاريخ الإرسال: 2020/10/01 تاريخ القبول: 2021/03/24

بشار خالد *
جامعة الجلفة - الجزائر
khaled.bachar@univ-djelfa.dz

ملخص:

أدى الحراك الجزائري إلى فتح النقاش مجددا، حول حرية الصحافة باعتبارها واحدة من الحقوق الدستورية والحريات الأساسية، بما تشمله من أوجه عديدة سواء تعلق منها بحق الوصول إلى المعلومة أو حرية تداولها، أو ملكية وسائل الإعلام، غير أن الحديث عن حرية الصحافة في جانبها التشريعي لا يغفل بالضرورة، الحديث عن كفاءة وسائل الإعلام ومؤهلاتها في إدارة الأزمات، ولا يمكن أن يكون الذريعة الأساس وراء واقع الإعلام، لقد تحول الحراك كظاهرة اجتماعية، مع مرور الوقت إلى أزمة في بعض فتراته ألقى المسؤولية على عاتق الإعلام في تنوير الرأي العام وتشكيله، وهذه واحدة من بين أهم أدواره.

تأتي هذه الورقة في محاولة الموازنة بين الجانب التشريعي والفني الإعلامي، في الرؤية إلى واقع التغطية الإعلامية لحراك 22 فيفري، برؤية قانونية واعلامية، معتمدا على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث توصلنا إلى أن ضعف المؤسسات وتجاهلها لبعض القوالب الصحفية وظيفتها الوصول إلى الحقيقة، من خلال تتبع كرونولوجيا التغطية الإعلامية ومسؤولية الإعلام في تغطية الأزمات وإدارتها .

الكلمات المفتاحية: حرية الصحافة؛ الإعلام؛ إدارة الأزمة؛ التشريع؛ الحراك.

Abstract:

The Algerian Mobility has led to the reopening of the debate about freedom of the press as one of the constitutional rights and basic freedoms, including in many aspects, whether related to the right to access information, freedom of circulation, or ownership of the media. However, the discussion about freedom of the press in its legislative aspect is not Necessarily

* - المُؤلِف المُراسل.

neglects to talk about the efficiency and qualifications of the media in managing crises, and it cannot be the basis behind the reality of the media, the Mobility has turned as a social phenomenon, with the passage of time into a crisis in some of its periods, he placed the responsibility on the media in enlightening public opinion, And his formation, and this is one of his most important roles.

This paper comes in an attempt to balance between the legislative and media technical side, in seeing the reality of the media coverage of the February 22 Mobility with a legal and informational vision, based on the descriptive and analytical approach, as we have concluded that the weakness of institutions and their disregard for some journalistic stereotypes is the task of reaching the truth, from Tracing the chronology of media coverage, and the responsibility of the media in covering and managing crises.

Keywords: *freedom of the press; media; Crisis management; Legislation; Mobility.*

مقدمة:

يعتبر الإعلام واجهة أساسية وأداة فعالة في تغطية الأحداث اليومية في ظل الظروف العادية من حيث القيام بدورها التقليدي في إيصال المعلومة ونشر الأخبار وإلى ذلك من الأدوار الملقاة على عاتقه من التثقيف والترفيه، ومن هنا كان سعي وسائل الإعلام إلى نقل الحقائق والأخبار من كل مكان، لكن حين وقوع الأزمة تصبح وسائل الإعلام " المصدر الرئيسي" للرأي العام لمعرفة تفاصيل الحدث والأزمة خصوصا، من أجل استقصاء المعلومات.

إن تغطية الأزمات كحالة استثنائية، تتطلب من الإعلام السعي وراء البحث الدقيق والمتأني والموازنة بين السبق وبين المهنية التي تقتضي تحري المعلومة، وعدم الوقوع في خانة الدعاية والإشاعة والفوضى، وفي المقابل ذات أهمية كبيرة لما تكلفه من طاقات ومجهودات ومسؤولية في ذات الوقت، على اعتبار أن المؤسسة الإعلامية وجب عليها حشد كل الإمكانات من أجل التنافس للوصول إلى المعلومة، كما تخضع تغطية الأزمات إلى اعتبارات اخرى منها ما يتعلق بالمناخ العام للدولة، وتشريعاتها الإعلامية، وواقع المؤسسات الإعلامية وأدائها المهني والفني، خصوصا حين تكون الأزمة سياسية، تعني السلطة ومستقبلها.

لقد عاشت الجزائر "حراكا اجتماعيا" استثنائيا، فيفري 2019، ألقى بظلاله

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ونتائجه على كل القطاعات والفعاليات وجعل الإعلام أمام اختبار صعب، كما طرح النقاش مجددا حول حرية الصحافة في الجزائر، وأوجه حرية الصحافة، هذا الإختبار رغم كل جوانبه إلا أنه طرح لإشكالات عديدة، منها ما هو قانوني يصب في واقع حرية الصحافة والتشريع، ومنها ما هو تقني حول واقع علاقة الصحافة بالسلطة وعلاقة الصحافة بقضايا الأمة، وقدرة وسائل الإعلام الجزائرية في تغطية الأزمات وفي قدرة الإعلام بمؤسساته على الموازنة بين أخلاقيات المهنة وبين الكفاءة في تغطية الأزمات والمهنية، التي تقتضي البحث عن المعلومة والتغطية بكافة القوالب الصحفية التي تمكن المتلقي من معرفة حقيقة ما يجري، وهو معيار تفوق المؤسسات الإعلامية مهنيا

.وتأتي هذه الورقة في محاولة البحث عن واقع الإعلام الجزائري في تغطية الأزمات على أن تعطي صورة ولو بسيطة ممزوجة بين ما هو قانوني وإعلامي بحت، متبعة المنهج الوصفي التحليلي، مجيبة على مجموع إشكالات في قالب أسئلة تتمثل فيما يلي: **إلى أي مدى أثر الجانب التشريعي المنظم للإعلام على تغطيته للحراك الجزائري** ؟ ما هو دور الإعلام في تغطية الأزمات ؟ كيف تعامل الإعلام الجزائري مع حراك فيفري 2019 ؟ هل فرض الحراك نفسه كأزمة حقيقية أدى بوسائل الإعلام إلى تغطيته ؟ هل يملك الإعلام الجزائري أدوات تغطية الأزمات ؟ وما هي البدائل القانونية والفنية في تغطية الأزمات ؟ ما هو واقع حرية الصحافة في الجزائر وهل تمكن الحراك من تحرير الإعلام ؟

المحور الأول: التغطية الإعلامية في الأزمات (الأبجديات والواقع في فيفري 2019)

المحور الثاني: حراك 22 فيفري وحرية الصحافة في الجزائر، بين القانون والممارسة

المحور الثالث: أفاق الإعلام الجزائري في تغطية وإدارة الأزمات (الصحافة الاستقصائية بين العراقيل القانونية وكفاءة المؤسسات الإعلامية)

المحور الأول: التغطية الإعلامية في الأزمات الأبجديات والواقع في فيفري 2019

رغم تعدد وكثرة الدراسات الإعلامية حول إشكالية دور وسائل الإعلام في إدارة الأزمات أو وقت الأزمات، إلا أنها مازالت تختلف من دراسة لأخرى، وذلك راجع إلى اختلاف الأزمات واختلاف السياقات وكذا الوسيلة[1]، لكن المتفق عليه هو الأهمية

الكبيرة لوسائل الإعلام بمختلف تشكيلاتها في توجيه الأزمة من جهة والتأثير عليها من جهة أخرى، باعتبار أن الأزمة هي أرضية خصبة لعمل وسائل الإعلام، والأكثر من هذا فرصة للاستثمار فيها، ما يخلق ذلك التنافس الكبير بينها من أجل الظفر بأكبر عدد من التغطيات وكسب نسبة مشاهدة أكبر من الجمهور، وتعتمد وسائل الإعلام على التغطية الإعلامية كوسيلة من أجل مسايرة أحداث الأزمة، فما مفهوم التغطية الصحفية وأبعادها وما المقصود بحالة الأزمة؟

أو لا: مفهوم التغطية الصحفية والأزمة

تُعرف التغطية الصحفية على أنها: " تلك العملية التي يحصل من خلالها المحرر الصحفي على معلومات وتطورات لحدث أو واقعة ويقصد بها ما تحتويه الصحافة من قوالب صحفية بما فيها تلك التحقيقات التقارير والمقالات والافتتاحيات التي يطرحها الكتاب الصحفيون والأكاديميون"[(2)]، غير أن المختصين يتفقون أساسا على أنها تخضع في الواقع لأبعاد تتمثل في السياق الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والثقافي الذي يجري فيه الحدث، وثانيها القوة الذاتية الموضوعية للحدث أي أهميته وتأثيره وثالثها موقف الوسيلة الإعلامية من الحدث وفي حال كانت أزمة سياسية فإن علاقة الوسيلة بالسلطة هو الذي يحدد توجهها، وخصوصا ما يتعلق بالقطاع العمومي في بعض الدول أين نجد احتكار السلطة لوسائل الإعلام، ويضيف المختصون في المجال الإعلامي وهو ما يؤكده واقع الممارسة وجود بُعدا آخر يتمثل في شخصية الوسيلة الإعلامية ونوعيتها والمدرسة الصحفية التي تنتمي إليها، إضافة إلى الشرائح الاجتماعية التي يستهدفها الخطاب الإعلامي، وهي الأبعاد التي تحدد في أسس التغطية للوسيلة الإعلامية.

من هذه الأبعاد أساسا تستند التغطية الإعلامية لوسائل الإعلام ومبرراتها أحيانا وهي في ذات الوقت مرجعية التغطية الصحفية لأي وسيلة إعلامية، ومن هنا يمكن تمييز تغطية كل وسيلة إعلامية وأسلوبها وهدفها، وهناك من الأزمات من تفرض نفسها من حيث أهمية الحدث، وهو حال حراك 22 فيفري 2019 في الجزائر الذي فرض نفسه على وسائل الإعلام باعتباره أزمة وحدثا حقيقيا.

في هذ السياق يأتي الحديث عن مفهوم الأزمة، حيث يؤكد الباحث حمدي العطار في هذا"إن كلمة الأزمة تعد "نقطة تحول"[3] وتعرف الأزمة علميا "بأنها موقف تحذيري ينطوي على عدة مخاطر أهمها تصاعد حدة الموقف والتعرض للمراقبة الشديدة الفاحصة من جانب وسائل الإعلام أو الحكومة والتعارض مع العمليات العادية للعمل فضلا عن تعرض الصورة العامة الإيجابية التي تتمتع بها المنظمة أو مسؤوليتها حاليا للخطر فضلا عن الإضرار بنتائج أعمال المنظمة بأية صورة من الصور"، وفي سياقها الاجتماعي تعرف الأزمة على أنها حالة غير مستقرة يترتب عليها نتيجة مؤثرة وتتضمن أحداثا سريعة متلاحقة تهدد القيم أو الأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة"[4]، وكتعريف أعم "هي أحداث سريعة تؤدي عدم الاستقرار والاضطراب في النظام القائم وتزيد احتماليه اللجوء إلى العنف"[5].

إن الإعلام الحقيقي هو الذي يميز بين طبيعة الأزمات، ولا ينتج هذا إلا من خلال التتبع اليومي لتطورات المجتمع مع توفر الأبعاد الحقيقية للإعلام الموضوعي الذي هدفه الحقيقة، وعدم وقوعه في فخ التموقع بين المال والسلطة، ومن هنا وعبر التاريخ كان يُنظر إلى قوة الإعلام واحترافيته بقدرته أساسا على التمييز بين الأزمات والحادث وأنواع الأزمات من حيث عمقها (أزمات سطحية، الأزمات العميقة المتغلغلة) ثم أنواع الأزمات من ناحية(التأثير) "أزمات ظرفية هامشية محدودة التأثير، أزمة جوهرية هيكلية التأثير".

وتختلف وسائل الإعلام في المعالجات الفكرية للأزمة فهناك من يركز على اعتبار الأزمة بأنها مؤامرة خارجية خصوصا ما يتعلق بالأزمات السياسية، مثال ذلك حراك 22 فيفري في الجزائر، يعتمد هذا على طبيعة الوسيلة الإعلامية، وقسم يركز على العوامل الداخلية الباعثة على انتشار الأزمة سواء بافتعال الأحداث التي تصنع الأزمات أم بالامتناع عن التحصين ضد نشوئها أو معالجة أسباب وعوامل نشوء الأزمات.

ثانيا: واقع التغطية الإعلامية لحراك 22 فيفري

لم تكن الجزائر استثناء في وسائل الإعلام، فقد كانت محل متابعة لكل الأحداث المتتابعة سواء من وسائل الإعلام الوطنية والعالمية، وشكل تاريخ 22 فيفري 2019 أو ما يعبر عنه بالحراك الجزائري حدثا مهما، حيث خرج الشعب الجزائري إلى

الشوارع تعبيراً عن رفضه للعهدة الخامسة، ليتطور المشهد إلى رفض تام جملة وتفصيلا لكل وجوه النظام ومجموعة من الأحداث السريعة والمفاجئة أحيانا أخرى.

وبين اعتبار حراك 22 فيفري في خانة الأزمة أو مجرد احتجاج روتيني كانت إشكالية وسائل الإعلام، لكن بالنظر إلى ما تقدم سابقا، فإن معيار اعتبار الحراك أزمة أم مجرد حدث ؟ هو الآخر محل اختلاف بدليل التغطيات الإعلامية حيث أخذ الحراك الشعبي الجزائري حصته من المشهد الإعلامي في العديد من القنوات الأوروبية والعربية والروسية، وتباينت خطوط واتجاهات التغطية الإعلامية للحراك بحسب اختلاف الإيديولوجيات والمصالح، ومن خلال المتابعة لكرونولوجيا التغطية فقد برزت أربعة اتجاهات، فقبل بداية الحراك، ظهر اتجاه القنوات الفرنسية التي بدأت في محاولة استباقية بإجراء استطلاع حول الدعوات للمسيرات الرافضة، ومع بداية الحراك وفور انطلاق المظاهرات والمسيرات السلمية عبر كافة أنحاء الوطن أطبق الصمت على كل القنوات الوطنية الخاصة منها والعمومية، بينما كانت القنوات الفرنسية الأولى في التغطية وعلى المباشر ومركزةً كلها على المشادات والاشتباكات القليلة النادرة التي وقعت بين قوات الأمن والمتظاهرين أثناء محاولتهم العبور إلى قصر المرادية، وأضحت تكررها في كل حصة إخبارية وتركز على أعداد الجرحى كثيراً، وتبعتها في ذلك القنوات العربية الأخرى، أما القنوات الروسية فذهبت إلى أبعد الحدود أين بدأت تطرح نقاشات حول مدى تطور الحراك ومستقبله وتقارنه بسوريا وليبيا، بل وطرحت سبر آراء عبر موقعها تسأل فيه إن كان الحراك في الجزائر سيؤول إلى ما آلت إليه الأوضاع في سوريا وليبيا.

وباختلاف الإيديولوجيات ومرجعيات التغطية الإعلامية، فإن الأكيد والمؤكد أن هذا الاختلاف مرده أساسا إلى اختلاف أبعاد التغطية الإعلامية التي تعد المرجعية الأساسية مثلما أشرنا سابقا، غير أن اللافت للانتباه في الحراك الجزائري أنه باختلاف الأبعاد قد فرض نفسه حتى على وسائل الإعلام الوطنية التي سنركز عليها في ورقتنا، وباستثناء "جزاير نيوز" المحلية التي أفردت الجمعة حيزاً لتغطية التظاهرات، فإن القنوات التلفزيونية الباقية لم تخصص أي فقرات إخبارية للتظاهرات الحاشدة، وفي الغالب اقتصر الأمر على خبر عابر، ولم تتضمن النشرة الرئيسية للتلفزيون

الجزائري الرسمي أي إشارة أو خبر أو صور عن المسيرات الحاشدة، رغم أهميتها وضخامتها، علماً أنها استقطبت اهتماماً كبيراً من قبل القنوات الأجنبية.(6)

لقد ركز الخط الإعلامي الفرنسي على ما يناسب المصالح الفرنسية؛ كالدفاع غير المباشر عن التدخلات الفرنسية في الشأن الجزائري وتقديمها للوجوه العلمانية الفرانكفونية دائما على أنها ممثلة أو ناطقة غير مباشرة باسم الحراك حتى وإن أظهرت رفضها، وهو المسعى الذي تريده فرنسا من أجل أن تُقدِّم شخصياتها الفرانكفونية العلمانية على رأس هذا الحراك حتى تستطيع أن تضمن توجهَّهُ حسب مصالحها، أو على الأقل تضمن أن لا يضر بمصالحها، وبدى الخط الإعلامي الروسي يسير نحو التركيز على التجارب الفاشلة والتخويف الشديد والتساؤل والبحث دائما عن من يدير هذا الحراك وماهي الجهات المستفيدة من هذا الحراك، وتدافع بشكل غير مباشر عن قرارات السلطة وخطابات المسؤولين الجزائريين، أما الخط الإعلامي العربي كان يسير نحو التهويل وتضخيم كل كبيرة وصغيرة ونقل أخبار عشوائية كثيرة حول القضية وطرح الكثير من التساؤلات.(7)

إن الحراك الجزائري أعاد من جديد مع التطورات الحاصلة يوميا وأسبوعيا، والأحداث المفاجئة، وضبابية المشهد وحالة الصدام الفكري، أعاد الحديث عن حرية الإعلام خصوصا مع تعامل الإعلام بوسائله المكتوبة والسمعية والبصرية مع الحراك، الذي نتج عنه حركة واسعة من الانتقادات في الست الأسابيع الأولى وهو ما كشفته عديد الأسماء الإعلامية التي وجدت نفسها في موقف محرج أمام الكم الهائل الذي تدفق من سهام الانتقادات لعدم تغطية "موضوعية" للحراك من قبل القنوات الخاصة والعمومية(8)، بعد هذا تجاوزت وسائل الإعلام مرحلة الصمت وبدأت تخصص مساحة لتغطية المسيرات، ما فسره البعض تحريرا جزئيا لوسائل الإعلام، فيما فسره البعض أمرا واقعا فرضه الحراك الشعبي(9)، لكن الثابت أن الإعلام الجزائري شهد واحدة من أكبر المراحل الجدلية والمثيرة للنقاش، ومرد ذلك حسب مختصين في الشأن الإعلامي إلى تأثيرات الحراك الشعبي والتغييرات السياسية الحاصلة في البلاد، وخضوعه للضغوطات التي تمارس عليه من طرف صناع القرار في السلطة مرة، واستفادته من هامش الحرية التي فرضتها المسيرات الشعبية مرة أخرى(10)، وإذا

أسسنا أن الأسباب الحقيقية وراء غياب تغطية الحراك ناتج أساسا عن غياب حرية الصحافة، ما مفهوم حرية الصحافة؟ ما تطبيقاتها خلال الأزمات، وهل فشلت فعلا وسائل الإعلام في إدارة الأزمة بسبب التشريع أم بسبب واقع المؤسسات الإعلامية التي لم تعتمد أدوات تغطية الأزمات فنيا وفكريا..

المحور الثاني: حراك 22 فيفري وحرية الصحافة في الجزائر، بين القانون والممارسة

تنطلق حرية الصحافة أساسا بمفهومها العام إلى إزالة جميع العراقيل التي تصادف التدفق الإعلامي في جميع مراحله، وعلى هذا الأساس فإن الحرية لها وجهين، يرتبط الأول بحرية الرأي والنشر وبالتالي حرية المحتوى، أما الثاني فيتعلق بحرية تلقي الرسالة الإعلامية دون أي عائق، وعليه فإن حرية الصحافة شاملة من اللحظة التي تتصل بالحدث إلى غاية توزيع العدد المنشور ووصوله إلى القارئ .

لقد اهتمت الدساتير والتشريعات في أغلب الدول بمسألة حرية الصحافة، لكن بالمقابل خصوصا في دول العالم الثالث، لا نجد لها تطبيقا إلا في النصوص القانونية، يعني وجودا شكليا، حصرها في مادة قانونية لم تترجم في التشريعات المختصة إلى آليات، ولم تجد لها تطبيقا في أرض الواقع، وإن وجدت فإن تطبيقها ظل نسبيا بمراعاة الظروف التي تمر بها البلد السياسية والاجتماعية وحسب درجة استقلالية الوسيلة الإعلامية[11]، إلاّ أن هذا المفهوم لا وجود له إلاّ من الناحية الشكلية.

لقد عاشت الصحافة الجزائرية مراحل تاريخية قد يكون الاهم فيها مرحلة ما بعد 1988 ودستور 1989 الذي انتج قانون الإعلام 1990[12]، جاء كتتويج للتوجه الديمقراطي وإقرار التعددية، وبيد أن حرية الصحافة تعني إزالة كافة العراقيل للوصول إلى المعلومة فقد كان هذا القانون بمثابة بداية جديدة، حيث نصت المادة 35[13] منه أن للصحافيين المحترفين الحق للوصول إلى مصادر الخبر ويخول هذا الحق للصحفي الإطلاع على الوثائق الادارية التي تتعلق بأهداف مهمته إذا لم تكن هذه الوثائق يحميها القانون واعتبر هذا النص مكسبا قانونيا باعتبار أنه ولو نظريا يمكن الصحافة من نجاعة كبيرة في معالجة المواضيع التي تهم المواطن، غير أن المادة 36 من ذات القانون جاءت منظمة للمعلومات غير أنها فرضت حاجزا أمام الممارسة الإعلامية رغم أنها جاءت لتنظم سير المعلومات[14] .

والملاحظ أنه رغم اهتمام الدساتير الجزائرية المتعاقبة في تعديلاتها في حق الموطن في الإعلام، إلا أن الترجمة التطبيقية في أرض الواقع ظلت مرتبطة أساسا بالوضع الأمني ليأتي قانون 2012 الذي لم يتضمن أوجه حرية الصحافة والمتعلقة أساسا بحرية الوصول إلى المعلومة ولا آليات ذلك، أن حديثنا عن حرية الصحافة هو أساس الحديث عن التغطية الإعلامية للحراك ونقطة هامة من أجل تشريح الأسباب والمسببات، ونقطة لا يمكن تجاهلها حين تقييم الأداء الإعلامي ذلك أن واقع الصحافة هو المعيار الذي يمكن منه ترجمة تعاملها مع أزمات الوطن والاستقلالية في صناعة الخبر تعني بالدرجة الأولى صياغته وتحريره ونشره دون الخضوع لأي ضغوطات أو توجيهات من أي جهة كانت في جميع مراحله، وهذا يعني أيضا عدم القيام بعمل دعائي لتلك الجهات من خلال صياغة تلك الأخبار.

فاستقلالية الصحافة على وجهين، وجه مادي: بحيث تكون الملكية خاص، وجه معنوي: وهذا يعكس أساسا عدم تبعية الصحيفة للحكومة من خلال خطها الافتتاحي، ورغم ما شهدته الجزائر من تحرير لملكية الصحافة ماديا، إلا أن وجهها المعنوي ظل مرتبطا بالتبعية، وهو ما عكسه سيرورتها لتغطية الحراك وهو عدم تملصها في بدايته في تبعيتها وظلت تنتظر وجهة نظر السلطة [15].

في ظل هذا الواقع القانوني والعملي لمؤسسات الإعلام إلا أنها ومع التحرر الطفيف من تبعيتها وتمكنها من تغطية أهم مرحلة في تاريخ الجزائر، عجزت إعلاميا في فك خيوط الضبابية، ذلك أن مبدأ حرية التعبير يتلخص في الصحافة المستقلة على مستوى خطها الافتتاحي وأهدافها الإعلامية، فإن كانت حرية التعبير وإبداء الآراء متوفرة ومضمونة، إلا أن هذا لا يكفي من أجل خلق وعي سياسي على مستوى الجماهير، يقول الصحفي الكاتب حسنين هيكل في هذا الإطار "لابد أن يكون هناك وعي بأهمية المعلومات، فأنت لا تستطيع أن تتابع شيئا متابعة حقيقية إلا إذا وضعته في إطاره، وهو لا يتوفر إلا بمتابعة المعلومات... فأنا لا أستطيع أن أعيش إذا قلت لي ما يجري وبدون آراء، ولكن كيف أستطيع أن أعيش بالآراء وحدها دون أن أعرف ما يجري [16].

إن أهمية المعلومة وتقديمها يعكس قوة الإعلام، والحاصل في التغطية الصحفية

الجزائرية تجاهلها لأهم القوالب الإعلامية التي تُعنى تغطية الأزمات وهي الصحافة الاستقصائية، وإن كان لها مبررا قانونيا في عدم وجود بيئة قانونية تسمح بالحق للوصول إلى المعلومات، فإن هذا لا يبرر كثير الأحيان واقع التغطية الإعلامية للحراك في فترات معينة، أين تمكن الحراك من تحرير الكثير من العراقيل، غير أن أنها اصطدمت بعجز المؤسسات الإعلامية في إدارة الأزمة والآليات المساعدة على والفنيات الإعلامية، واكتفت بالجانب التحليلي والتغطية الشكلية البعيدة عن العمق التي خلقت جوا من الضبابية لدى المتلقي والرأي العام، وهذه الوظيفة المعبر عنها إعلاميا "بالتغطية الاستقصائية " اصطدمت أيضا في محاولة البعض اعتبارها خرقا للأعراف المهنية في حين هناك ما يبررها في الممارسة الإعلامية المحترفة وفي التغطية الإعلامية. فهل فشلت فعلا الصحافة الجزائرية بسبب مرجعيتها أم البيئة القانونية لها أم بسبب تعارض تغطيتها مع خطها الافتتاحي، أم أن غياب الاستقصاء في تغطيتها وراء استمرار تلك الضبابية لدى الراي العام ؟ هذه الأسئلة لا تنف محاولة الإعلام لمرافقة الحراك، ونجاحه في كثير الأحيان، لكن الأداء عكس وضعية الإعلام الجزائر وقدرته على تغطية الأزمات السياسية، رغم وجود بدائل تجاهلتها الصحافة بمؤسساتها الإعلامية.

المحور الثالث: أفاق الإعلام الجزائري في تغطية وإدارة الأزمات (الصحافة الاستقصائية بين العراقيل القانونية وكفاءة المؤسسات الإعلامية)

إن من بين الجوانب السلبية في الإعلام والجرائم في حق المجتمع، هو ذلك التشوية الذي تمارسه وسائل الإعلام، ولا يمكن في أي حال من الأحوال من خلال المشاهدة الميدانية، أن ننفي افرازات الحراك الجزائري على الإعلام وفي تحريره في فترات معينة، إلا أنه لا يمكن بالمقابل أن لا نبرز الجوانب السلبية في الأداء الإعلامي أثناء الأزمات في التشويه الإعلامي حيث تتم صياغة الأحداث وإعادة ترتيب الوقائع، وانتقاء الحوادث التي تصاغ أخبارها بالشكل والمضمون الذى يعمل على تأكيد وجهة نظر معينة بذاتها ونفي وجهات النظر الأخرى أو إثارة الشكوك حول مصداقيتها. تتمثل أبرز السلبيات فيما تقدمه وسائل الإعلام من تحذيرات أثناء الأزمات في تركيز وسائل الإعلام على الذعر والاستجابات الأخرى غير الملائمة، واستخدام الموضوعات الأكثر إثارة من مواقف التحذير [17] .

- انخفاض مصداقية التغطية الاخبارية، وعدم عرض وجهات النظر المختلفة بدقة وموضوعية، وعدم نقل ما ينشر في وسائل الإعلام الأجنبية، والتركيز على وجهة النظر الرسمية للدولة والاهتمام بردود أفعال الشخصيات الرسمية تجاه الأزمة أكثر من الاهتمام بالأزمة نفسها .

- قلة المعلومات الشارحة والموضحة المقدمة عن الأزمات، والتركيز على ما يؤيد وجهة النظر الرسمية للدولة. مع ملاحظة أن الاعتماد على وسيلة بعينها لا يعنى بالضرورة تميز تغطيتها الإعلامية، إنما قد يرجع ذلك إلى رغبة الجمهور في معرفة الرؤية السياسية، "فلكل مجتمع مقوماته الأساسية التي تحرص أن تلتزم الصحافة بها وتترك بعض الأدوار لإحساس الصحفي بمسؤولياته الاجتماعية وتقديره لظروف المجتمع، وخطورة الكلمة وتأثيرها، وفي مثل هذه الرؤية يلتزم الصحفيون بذلك دون أن تشريعات تضعها الدولة وإنما من خلال مواثيق اختيارية لأخلاقيات المهنة "[18].

ظل البديل في التغطيات الإعلامية في وقت الأزمات يركز أساسا على الصحافة الاستقصائية باعتبارها الاكثر قدرة واحترافية في الوصول إلى الحقيقة وخدمة الرأي العام وإرجاع الثقة بين المرسل والمتلقي وفي صنع رأي عام واع، وتعددت الصيغ التعريفية لمفهوم الصحافة الاستقصائية واشتركت على أنها "هي تلك التحقيقات والتقارير الصحفية القائمة على الأساليب والإجراءات المرتكزة إلى القواعد العلمية، والمهنية التي يستخدمها الصحفي في الوصول إلى الحقائق المستترة أو تتبع بعض القضايا الشائكة وكشف الغموض فيها لأجل تقديمها بهدف خلق رقابة على السلطات العامة وحماية مصالح المجتمع [19]

ويعرفها دليل "أريج" بأنها 'كشف أمور كانت خفية أمام الجمهور، وإخفائها إما أن يكون قد وقع عمدا من قبل شخص ذو منصب في السلطة، أو أنها اختفت صُدفة خلف ركام فوضوي من الحقائق والظروف التي أصيح من الصعب فهمها، وتتطلب استخدام معلومات ووثائق سرية وعلنية[20].

لقد جرى نقاش كبير حول الصحافة الاستقصائية وغيابها خصوصا في تغطية الحراك، ذلك نظرا لطبيعة التشريع الجزائري وغياب حماية الصحفي، والحق في الوصول إلى المعلومات، لكن دون أن نغفل إهمالا من نوع آخر من طرف المؤسسات

الإعلامية لهذا النوع من القوالب في تغطية الأزمات، ورغم وجود عراقيل إلا أن العقبة الحقيقية التي تواجه الصحافة العربية الاستقصائية عموما والجزائرية خصوصا هي استحالة خروجها عن وصاية النظام السياسي والتدخل الفوقي في شؤونها، فالإعلام في أغلب الدول العربية ومنها الجزائر عبارة عن مؤسسات الدولة وتوجهاتها مرتبطة بالنظام السياسي القائم بحكم عدم وجود فواصل مدنية واضحة بين مؤسسات الدولة الشبه الحكومية والمؤسسات غير الحكومية، في حين كان يتوجب أن يسود الاحترام بين الصحافة والسلطة حتى ترقى القيم والأخلاق والمبادئ المهنية ليجد المتلقي ضالته المنشودة.

إن الإعلام الجزائري ساهم في التغطية السطحية من أحداث في الحراك وفتح طاولة النقاش، لكنه ظل يمارس السطحية في البحث عن مسببات ومبررات، مع كثرة التحليلات التي شوهت الصورة العامة للحراك، باعتبار أن التحليل يخضع لاعتبارات ايدولوجية وشخصية، بينما تظل المعلومة هي السبيل الأوحد والوحيد إلى المصداقية وتشكيل رأي عام واع ومثقف .

وتفرض الصحافة الاستقصائية كبديل حقيقي في تغطية الأزمات على الإعلاميين الاستقصائيين، التمسك بأخلاقيات المهنة السامية والعمل على نشر مبادئها في أوساط جيل الإعلامي الجديد من أجل خلق صحافة واعية تحمل هموم المجتمع وتقوم ودورها في بناء مجتمع قويم خالي من الأمراض المجتمعية العصرية، إلا أنه من المؤكد أن أخلاقيات مهنة الصحافة لا تأتي من مواثيق شرف بل تنبع من ضمير الصحفي، وضرورة التربية المهنية لشياب الصحفيين مع ضرورة مطالبة النظام برفع اليد عن الصحافة حتى تصيح حرة مستقلة.

خاتمة:

إن التغطية الإعلامية للأزمات السياسية خصوصا، هي حالة استثنائية، يُختبر فيها الإعلام، وتقاس قدرته على التنظيم الجيد والأداء المهني، بالنظر إلى زيادة تأثيره والحاجة إليه، غير أن الجزائر ومن خلال مرحلة مهمة شهدتها في حراك 22 فيفري، أثبتت العديد من النقاط المهمة يمكن أن نختصرها في النقاط الآتية بحكم التخصص القانوني والخبرة الميدانية والملاحظات الميدانية:

- الإعلام الجزائري تأخر في مرافقة الحراك بسبب التبعية المعنوية لوسائل الإعلام للدولة .

- عجز الإعلام الجزائري بمؤسساته عن التخلص من التبعية بسبب توغل المصالح.

- أن التغطية الإعلامية للحراك جاءت كأمر واقع، ما أدى إلى غياب التغطية الدقيقة، واحتلت التحليلات الجانب الكبير أكثر من الاهتمام بعنصر توفير المعلومة، واكتفت باستخدام قوالب صحفية، الخبر، المقال، الافتتاحيات، متجاهلة طرح الأسئلة العميقة والوصول إلى معلومات دقيقة وهو اهمال جانب التحقيقات الاستقصائية.

- التغطية الإعلامية تأثرت بالواقع التشريعي الذي لا يمكّن الصحفي من الوصول إلى المعلومة في غياب آليات الحق في الوصول إلى المعلومة .

- غياب النص القانوني في قانون 2012 المنظم للإعلام المتعلق في حق الوصول إلى المعلومة مثلما تضمنه قانون 1990 رغم الكثير من الملاحظات حول المادة 36 من ذات القانون التي فرضت حاجزا، ازداد أكثر بارتباطه بالموضوع الأمني .

- التغطية الإعلامية للأزمة تفرض وجود إدارة إعلامية، تحدد ما يعتبر أزمة، لكن الملاحظ في تغطية الإعلام الجزائري للحراك، أن هذا الاخير فرض نفسه، بالنظر إلى عدم مواكبة الإعلام له في بدايته.

أخيرا مهما كانت نتائج الحراك في التحرير الجزئي للإعلام إلا أن مقتضيات الممارسة الإعلامية تقتضي مسايرة المؤسسات الإعلامية للتطور الحاصل في التغطيات، وذلك بالاعتماد على القوالب الصحفية التي تمكن من الوصول إلى المعلومة، خاصة التحقيق الاستقصائي، وإن كان البعض يعتقد أنه يتطلب بيئة تشريعية فإن الممارسة الإعلامية والتطورات الحاصلة لا تجعل الجانب التشريعي عائقا، خصوصا أن من متطلبات الصحافة الاستقصائية التلاؤم مع البيئة التشريعية، وممارسة الحيلة الإعلامية للوصول إلى الحقيقة، وهو القالب الأكثر اعتمادا، غير أن عدم تطوير المؤسسات الإعلامية حال دون تفعيله من أجل الأداء الافضل للإعلام في الظروف العادية والاستثنائية والاكتفاء بالظلم التشريعي كمبرر.

الهوامش والمراجع:

[1]- بداني أمينة نزيهة، الإعلام وإدارة الأزمات، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية جامعة العربي التبسي تبسة، العدد السابع، جوان 2018، ص 244.

[2]- عبد الباسط محمد عثمان، قضايا ومشكلات، جدة دار العمير للثقافة والنشر، 1985، ص 50

[3]- حمدي العطار، دليل عملي في الأساليب والاتجاهات تحديد ملامح التغطية الصحفية للأزمات، دراسة منشورة.

[4]- الشعلان فهد أحمد، إدارة الازمات، الأسس المراحل والآليات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ط2، 2002، ص 25.

[5]- البريدي عبد الله عبد الرحمن، الإعلام يخنق الأزمات، رؤية جديدة في إدارة الأزمات، والمفاوضات، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع ـ الرياض، 1999، ص 22.

[6]- عثمان لحياني، الإعلام الجزائري يتعامى عن حراك الشعب، جريدة العربي الجديد، 2 نوفمبر 2019، موقع العربي الجديد، تاريخ الإطلاع: 2020/12/10، على الساعة: الواحدة زوالا.

[7]- حاج داود نجار، مدير مركز الواحة للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، مقابلة شخصية بتاريخ 17 أوت 2020 .

[8]- فنتيحة زماموش، الإعلام وسؤال الحراك في الجزائر، مجلة الدراسات الاعلامية، المركز العربي الديمقراطي، العدد 09، برلين، ألمانيا، نوفمبر 2019، ص 440.

[9]- حاج داود نحار، مصدر سابق

[10]- فنتيحة زماموش، المرجع السابق، ص 442.

[11]- المرجع نفسه، ص 55.

[12]- قانون رقم 07/90 مؤرخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق 3 أبريل سنة 1990 المتعلق بالإعلام

[13]- المادة 35 " للصحافيين المحترفين الحق في الوصول الى مصادر الخبر ويخول هذا الحق، على الخصوص الصحافيين المحترفين أن يطلعوا على الوثائق الصادرة عن الإدارة العمومية، التي تتعلق بأهداف مهمتها إذا لم تكن من الوثائق المصنفة قانونا والتي يحميها القانون".

[14]- المادة 36 "حق الوصول إلى مصادر الخبر لا يجيز للصحافي أن ينشر أو يفشي المعلومات التي من طبيعتها ما يأتي:

- أن تمس أو تهدد الأمن الوطني أو الوحدة الوطنية أو أمن الدولة،
- أن تكشف سرا من أسرار الدفاع الوطني أو سرا اقتصاديا استراتيجيا، أو دبلوماسيا
- أو تمس بحقوق المواطن وحرياته الدستورية.
- أو تمس بسمعة التحقيق والبحث القضائي" قانون 07/90، مصدر سابق.

[15]- عبد الكريم قلاتي، إشكالية الصحافة المستقلة وحرية التعبير في الجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، العدد 09، ديسمبر 2017، ص 04.

[16]- المرجع نفسه، ص 35.

[17]- قدرى على، "دور الاتصال فى إدارة الأزمات - دراسة حالة على حادث الأقصر الإرهابي عام 1997، "ماجستير، قسم العلاقات العامة والإعلان، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، 2002م، ص363.

[18]- سعيد مقدم.، أخلاقيات الوظيفة العمومية (دراسة نظرية تطبيقية)، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر 1997 .ص 57.

[19]- عزام، أبو حمام. المنهج العلمي في الصحافة الاستقصائية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص13 .

[20]- هنتر، مارك، دليل أرج للصحافة العربية الاستقصائية، "ترجمة": غازي مسعود، اليونسكو، باريس ص 17.